

**أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي دراسة ميدانية مطبقة
ببنك الرياض السعودي بمحافظة الأحساء**

**The importance of risk management efficiency in evaluating
financial performance: A field study applied at the Saudi
Riyadh Bank in Al-Ahsa Governorate**

إعداد

عبد المحسن إبراهيم اليحيا (٢٢٢٠٠٠٣١٩)

منيرة عبيد الشهراني (٢٢٢٠٠٠٤٧٧)

شروق علي حسن لغبي (٢٢٢٠٠٠٥٧١)

إشراف

الأستاذ الدكتور/ وليد سليمان

الأستاذ الدكتور/ الفيصل حسن

العام الجامعي

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

قَالَ تَعَالَى:

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا
وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

﴿سورة البقرة: ٢٨٦﴾

الإهداء

في البداية وقبل كلّ شيء، أشكر الله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا البحث ونهدي بحثنا:
إلى بحر العطاء والخير، وينبوع الحنان والري، ومرفأ الأمان الراسي، وجنة الدنيا ونعيم الآخرة
والدينا الكرام: نهدي لهما رشفة من بحر عطائهما، وذرة من جبل كفاحهما، وبذرة من بستان
غرسهما، هذه الثمرة اليانعة المقتطفة من ثمرات الشريعة الإسلامية، فجزاهما الله خيراً على كلّ
ما قدماه لي في سبيل التحصيل العلمي النافع، والتشجيع المستمر الداعم لنا طوال كتابتنا للبحث،
بارك الله فيهما، وأمدّ في عمرهما، وأعاننا الله تعالى على إيفاء حقوقهما وكسب برهما.
إلى أرواح شهداء المسلمين عامة وشهدائنا خاصة في الحد الجنوبي.....
إلى إخواننا وأخواتنا وسندنا بعد الله في الملمات جميعاً حفظهم الله ورعاهم.....
نهدي بحثنا ممنونين لهم.

شكر وتقدير

في البداية وقبل كل شيء، نشكر الله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا البحث، والشكر موصول لله مرة أخرى أن جعل من بيننا علماء أفذاذاً، منارات للعلم، يُقتدى بهم فيهمتهدي، وقد كنا من استرشد بنور علمهم الغزير، فكانوا خير عونٍ لنا على طريق العلم والهداية، فكان من الواجب علينا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لهم. ونخص بشكرنا، الأستاذ الدكتور/ وليد سليمان، والأستاذ الدكتور/ الفيصل حسن، ونقول لهما:

الفضل والشكر نهديه أستاذنا ***** فالشكر تقديرنا والفضل تحسيناً

ماذا نقول وهذا اليوم نمدحكم ***** عذراً إليكم فقد عيت قوافينا

ماذا نجازيكم فضلاً يا معلمنا ***** يراكم ربي ودمتم دائماً فينا

نبدي احترامنا لمن بالعلم وجَّهنا ***** لولاكم ما عمت الأفكار واديننا

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	الآية القرآنية
٣	الإهداء
٤	الشكر والتقدير
٥	فهرس المحتويات.
٧	الفصل الأول: مدخل عام للدراسة
٨	مقدمة الدراسة
٩	مشكلة الدراسة
٩	أهمية الدراسة
١٠	أهداف الدراسة
١٠	فرضيات الدراسة
١٠	تساؤلات الدراسة
١١	مصطلحات الدراسة
١٢	الدراسات السابقة
١٣	الفصل الثاني: الإطار النظري للضبط المؤسسي
١٤	مفهوم الضبط المؤسسي.
١٥	أهداف الضبط المؤسسي.
١٦	أهمية الضبط المؤسسي.
١٦	مقومات تطبيق الضبط المؤسسي.
١٧	معايير الضبط المؤسسي في المصارف.
١٩	الفصل الثالث: مفهوم إدارة المخاطر وتقييم المالي
٢٠	أهداف إدارة المخاطر.
٢٠	أهمية إدارة المخاطر في المصارف.
٢١	أسباب زيادة المخاطر في المصارف.
٢٢	أساليب تقييم الأداء المالي.
٢٢	أهداف تقييم الأداء.
٢٣	أساليب قياس الأداء المالي.
٢٥	الفصل الرابع: إجراءات الدراسة المنهجية
٢٦	منهج الدراسة:

٢٦	طرق جمع البيانات:
٢٧	مجتمع الدراسة
٢٧	أداة الدراسة
٢٨	صدق الاستبانة.
٣٣	الفصل الخامس: نتائج وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة
٣٤	أولاً: تحليل فقرات مجالات الدراسة.
٤٠	ثانياً: نتائج فرضيات الاستبانة.
٤٣	الفصل السادس: نتائج وتوصيات الدراسة.
٤٤	أولاً: نتائج الدراسة.
٤٤	ثانياً: توصيات الدراسة.
٤٥	المراجع
٤٧	ملحق الاستبانة
٥١	ملخص الدراسة باللغة العربية.
٥٢	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.

الفصل الأول

مدخل عام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

المقدمة

ساعد ظهور الأزمات المالية المتتالية التي ضربت العالم منذ بداية القرن العشرين، في انهيار شركات عالمية كبيرة، بسبب تفشي حالات الفساد المالي، وغياب الأنظمة القانونية والتنظيمية، وضعف أنظمة الإشراف والرقابة. وقد ساعد كل ذلك في المطالبة بتعزيز تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي في المصارف للحد من حالات الغش والفساد؛ بواسطة فرض ثقافة الضبط المؤسسي وآلياتها في عملية الرقابة الداخلية والخارجية على المصارف. وقد تكون البنوك أكثر عرضة للمخاطر المالية وغيرها، لذلك لابد من تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي فيها حتى تعمل إدارة البنك التنفيذية على حماية حقوق المساهمين والمودعين، وتعمل على تقليل تضارب المصالح فيها؛ فيسهم ذلك في سيادة الحكم السليم للإدارة في البنوك، ويساعد في زيادة ثقة المودعين والمساهمين، فينعكس ذلك على زيادة ثروة المجتمع، وللبنوك أيضاً دور عالي الأهمية في عملية تنظيم عملها في البلد، وذلك من خلال تطبيق سياسات الدولة النقدية والمالية، تحت رقابة البنك المركزي. وتساعد البنوك كذلك في تطبيق نظم الضبط المؤسسي في البنوك في القطاع المالي بصورة عامة، عبر فرض قيود بتطبيق مبادئ الضبط المؤسسي على الشركات التي تقدم لها التمويل. وفي الآونة الأخيرة طالب عدد من المساهمين والمودعين بتطبيق الضبط المؤسسي في المصارف، حتى يتم تقليل المخاطر التي تنجم عن سوء الإدارة في البنوك والحد من الأزمات المالية. وبما أن البنوك هي جهات تمويلية تقوم بتوفير رأس المال اللازم والسيولة النقدية لعمليات الشركات؛ فالواجب عليها أن تعمل على تشجيع الضبط المؤسسي في الشركات التي تتعامل معها، حتى تضمن وجود بيئة آمنة في سوق المال وشركات الأعمال. وفي ظل هذه المتغيرات ظهرت أهمية تطبيق الضبط المؤسسي واتساع دورها في العملية الإدارية في الشركات والبنوك؛ لكونها تعمل على دفع مسيرة العمل في الشركات عبر التقييم المستمر. وتعمل الضبط المؤسسي على إلغاء بعض المشروعات غير المربحة أو الخاسرة، وتعمل أيضاً على حماية البنوك من أي خسائر قد تحدث. وقد تحملت الشركات والبنوك خسائر مالية كبيرة في

الأزمة المالية العالمية، كان سببها عدم تطبيقها لقواعد الضبط المؤسسي، غير أن البنوك التي كانت تتبع إجراءات الضبط المؤسسي السليمة نجحت في تحقيق استقرار في عملياتها، وفي الاستمرار في تحقيق الأرباح. وتؤدي مجالس الإدارة في البنوك دوراً أساسياً في تطبيق الضبط المؤسسي فيها، لأن هذا النظام هو الذي يحمي البنوك من الانهيار ويمنع انتشار الفساد بها.

مشكلة الدراسة:

تصدرت البنوك والوسطاء الماليون إلى حد كبير الأزمة المالية العالمية الأخيرة نتيجة لسوء إدارة الشركات في المؤسسات المصرفية في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة والناشئة ويلاحظ أن الحوكمة الرديئة للشركات بدورها تعزى إلى العلاقات بين الحكومة والبنوك والشركات الكبرى فضلاً عن الهيكل التنظيمي للشركات. ففي بعض الدول مثل إيران والكويت كانت البنوك جزءاً من مجموعات أعمال كبيرة تسيطر عليها العائلات ويتم إساءة استخدامها كأداة لتعظيم مصالح الأسرة بدلاً من مصالح جميع المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وفي حالات أخرى لم يُسمح فيها بتركيز الملكية الخاصة، كانت البنوك تتدخل بشدة وتسيطر عليها الحكومة حتى بدون أي حصة ملكية. من المفهوم في كلتا الحالتين أن الضبط المؤسسي كانت سيئة للغاية. كما ساهمت العلاقات التكافلية بين الحكومة والبنوك والشركات الكبرى في الحفاظ على تراخي اللوائح التنظيمية التحوطية وضعف قوانين الإفلاس وضعف قواعد ولوائح الضبط المؤسسي. وعليه تبلورت مشكلة الدراسة الحالية للإجابة على التساؤل الرئيس هل هنالك علاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض بمحافضة الأحساء؟

أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

١- أوصت العديد من المؤسسات البحثية والأكاديمية بإجراء المزيد من الدراسات حول الضبط

المؤسسي بالقطاع المصرفي.

٢-نتيجة هذه الدراسة بمثابة قاعدة بيانات لمزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال

البحثي.

ب- الأهمية العلمية:

١-هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لمنظمي البنوك والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي

الصلة.

٢-تقدم الدراسة صورة لوضع البنك المبحوث فيما يتعلق بتطبيق القوانين والمبادئ المتعلقة

بالضبط المؤسسي التي قدمها بنك الرياض.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على مفهوم كفاءة إدارة المخاطر لدى أصحاب الأعمال والمستثمرين وأهميتها.

٢. التعرف على مفهوم تقويم الأداء المالي لدى أصحاب الأعمال.

٣. تحديد علاقة الارتباط بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي بمصرف الرياض.

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي بمصرف

الرياض.

أسئلة الدراسة:

وانطلاقاً من التساؤل الرئيس: هل هنالك علاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء

المالي ببنك الرياض بمحافظه الأحساء؟. يتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية

التالية:

١. ما مفهوم كفاءة إدارة المخاطر لدى أصحاب الأعمال والمستثمرين وأهميتها.

٢. ما مفهوم تقويم الأداء المالي لدى أصحاب الأعمال.

٣. ما العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي بمصرف الرياض.

مصطلحات الدراسة:

أ-الضبط المؤسسي: تعددت تعاريف مفهوم الضبط المؤسسي من قبل المحاسبين والاداريين والاقتصاديين والقانونيين والمحللين الماليين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية (طنطاوي، ٢٠٠٨، ٩١). فقد عرفت الضبط المؤسسي بأنها نظام للرقابة علي الشركات، شاملاً النواحي المالية والنواحي الأخرى والتي بواسطتها ومن خلالها يمكن توجيه الشركات والرقابة عليها. (Cadbury Report, December, 1992).

ب-إدارة المخاطر: تعرف إدارة المخاطر " بأنها علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يعمل على تحديد، وتقييم وقياس المخاطر ثم يضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر، ويتضمن ذلك عملية نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتقليل آثارها السلبية وتجنبها في المستقبل " (عبد القادر، ٢٠٠٩: ٤). ويقول منالي (٢٠٠٩): "إدارة المخاطر في المصارف تشمل مجموعة من الآليات والأدوات والمعايير والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية المصرف، تعمل على إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والسوقية".

الدراسات السابقة:

اسم الناشر وتاريخه ومكان النشر	عنوان الدراسة	الأهداف من الدراسة
دراسة عباس (٢٠١٠م) (السودان)	دور الضبط المؤسسي في رفع كفاءة الأداء، دراسة حالة شركة التأمين السودانية	هدفت الدراسة إلى التعرف الدراسة على الضبط المؤسسي المنظمة بالفكر الرئيسي لها كما يساعد على توجيه وتكامل الأنشطة الادارية والتنفيذية.
دراسة طه، (٢٠١٢م) (السودان)	"الضبط المؤسسي وأثره على أداء مراكز المعلومات في السودان".	في عدم التركيز في التعامل مع المعلومات بصورة كلية من الناحية العلمية والعملية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الجوانب الايجابية الضبط المؤسسي وإبراز أهمية تطبيقها في القطاع المصرفي السوداني من خلال الالتزام بمبادئ الضبط المؤسسي ودورها في زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين بما يعزز من تدفق وإنسياب حركة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية داخل الجهاز المصرفي السوداني.	"مبادئ الضبط المؤسسي وأثرها في الموارد المالية للمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"	بريمة، معاوية محمد خاطر. (٢٠٢٠) (السودان)
هدفت الدراسة إلى تحديد دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث ومن خلال استقصاء عينة من العاملين في بنك البركة.	"دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الاسلامية في ظل استقلالية الرقابة الشرعية"	إبراهيم، فائزة وحديدي آدم. (٢٠٢١). (الأردن)

الفصل الثاني

الاطار النظري للضبط المؤسسي

مفهوم الضبط المؤسسي.

أهداف الضبط المؤسسي.

أهمية الضبط المؤسسي.

مقومات تطبيق الضبط المؤسسي.

معايير الضبط المؤسسي في المصارف.

أولاً: مفهوم الضبط المؤسسي.

يعتبر الضبط المؤسسي من المصطلحات الحديثة نسبياً، والتي لم يتم الاتفاق علي ترجمة محددة لها في اللغة العربية سواء علي المستوى المحلي أو الاقليمي (سليمان، ٢٠٠٦: ١٥). فكل كلمة (Governance) لا توجد لها ترجمة حرفية تعكس ذات المعني والدلالات التي تعكسها اللغة الانجليزية، فاقتران هذه الكلمة مع كلمة (Corporate) أعطاها أكثر من مدلول، فقد أطلق عليه حُكم الشركات، وحكمانية الشركات، وحاكمية الشركات، والضبط المؤسسي والضبط المؤسسي (صلاح: ٢٠٠٥: ٥٨).

تعددت تعاريف مفهوم الضبط المؤسسي من قبل المحاسبين والاداريين والاقتصاديين والقانونيين والمحللين الماليين، ويرجع ذلك إلي تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية (طنطاوي، ٢٠٠٨، ٩١). فقد عرفت الضبط المؤسسي بأنها نظام للرقابة علي الشركات، شاملاً النواحي المالية والنواحي الأخرى والتي بواسطتها ومن خلالها يمكن توجيه الشركات والرقابة عليها. (Cadbury Report, December, 1992)، وعرفت أيضاً بأنها نظام للتحكم على الشركة من خلال مجموعة من الأنشطة الداخلية التي تدار بواسطة القواعد والقوانين الموضوعة لضمان الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل بالشركة، (Cannon، ١٩٩٤، ٣٤١). وأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين، وتقدم الحوكمة أيضاً إطاراً يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل الوصول إليها ورقابة الأداء، (Millstein، ١٩٩٨: ١٣).

ويستنتج الباحثين من تعاريف الضبط المؤسسي ما يلي:

١. أن الضبط المؤسسي نظام يتم بمقتضاه إدارة وتوجيه الشركات.
٢. شمول الضبط المؤسسي علي الأبعاد المحاسبية، الادارية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والأخلاقية، نتيجة لعدم الاتفاق علي تعريف محدد له.

٣. تنظم الضبط المؤسسي العلاقات وتضبط الممارسات بين الأطراف المختلفة في الشركات.
يمكن تعريف الضبط المؤسسي بأنه، نظام يشتمل علي مجموعة القوانين والقواعد التي بواسطتها تدار الشركات وتراقب، ويضمن المسألة والمعاملة العادلة بين جميع الأطراف في الشركة،
ويزيد من الافصاح والشفافية في القوائم المالية.

ثانياً: أهداف الضبط المؤسسي.

- يسعي الضبط المؤسسي إلي تحقيق العديد من الأهداف منها (جمعان، ٢٠٠٩: ٥):
١. تحقيق العدالة في جميع معاملات وعمليات الشركات، و إجراء عمليات المحاسبة والمراجعة علي نحو يمكن من محاربة الفساد المالي والاداري.
 ٢. زيادة القدرة التنافسية للشركات، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.
 ٣. فرض الرقابة الفعالة علي أداء الشركات من قبل الجهات التي لديها الصلاحيات اللازمة، وتدعيم المسألة المحاسبية فيها.
 ٤. تقويم أداء الادارات العليا، وتعزيز المسألة ورفع درجة الثقة في القرارات التي يتخذونها.
 ٥. تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمعايير المتعارف عليها، وخلق أنظمة للرقابة الذاتية في الشركات.
 ٦. ضمان مراجعة الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري للشركات، للتأكد من حسن استخدام أموال الشركات، ومدي الالتزام بالقوانين.

يري الباحثين أن هناك أهداف أخرى يمكن أضافتها منها:

١. توفير المعلومات الملائمة وذات المصداقية، لتنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية.
٢. تعزيز الافصاح الشامل عن جميع أنشطة الشركات.
٣. منع استغلال السلطة في تحقيق أهداف غير مشروعة.

ثالثاً: أهمية الضبط المؤسسي.

يظهر أهمية الضبط المؤسسي فيما يلي (على، وشحاتة، ٢٠٠٧، ٢٣).

١. يساعد علي رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركات ومجالس الإدارات والمساهمين.

٢. يعمل علي وضع الاطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركات وسبل تحقيقها، وذلك بتوفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجالس الإدارات والتنفيذيين.

٣. يؤدي إلي الانفتاح علي الأسواق العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.

٤. يكفل الحقوق العادلة لكافة المساهمين كحق التصويت وحق المشاركة في القرارات التي تؤدي إلي تغيرات جوهرية علي أداء الشركات في المستقبل.

٥. يساعد المساهمين علي تحديد المخاطر المتعلقة بالاستثمار في هذه الشركات، وذلك عن طريق التزام الشركات بالإفصاح عن أدائها والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة.

كما يستطيع الباحثين إضافة الأهمية الآتية:

١. يحقق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

٢. التزام الشركات بتطبيق مبادئ الضبط المؤسسي يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.

رابعاً: مقومات تطبيق الضبط المؤسسي.

يتطلب التطبيق السليم والفعال للضبط المؤسسي بتوافر مجموعة من المقومات تمثل الدعائم الأساسية وهي (Shleifer and Vishny , 1997: 37).

١-توافر مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح التي تحدد حقوق ومسئوليات واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية بالشركات، وكذلك جزاءات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في

المسئوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات.

٢- تشكيل لجان رئيسية تابعة لمجالس الادارات_ ومنها لجنة المراجعة_ لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي علي أعمال المراجع الداخلي والخارجي ومتابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.

٣-فعالية نظام التقارير المالية، وأن يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات المناسبة عن أداء الشركات لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة عن من يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٤-وضع هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات، وتساعد مجموعة من الأنظمة منها، نظام الرقابة الداخلية ونظام محاسبة المسؤولية يوفر مجموع من المؤشرات المالية وغير المالية اللازمة للمساءلة والتقييم.

٥-تفعيل دور المؤسسات الرقابية المنظمة، والجهات غير الحكومية المساندة للشركات للقيام بمسئولياتها تجاه تطبيق وتطوير إجراءات الضبط المؤسسي.

خامساً: معايير الضبط المؤسسي في المصارف.

إن للجنة بازل دورًا في الضبط المؤسسي بالقطاع المصرفي، نشطت لجنة بازل للإشراف المصرفي للحصول على الخبرة المجمعّة من أعضائها وغيرهم، والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات مصرفية آمنة ومعقولة، حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الضبط المؤسسي يعمل حسب المخطط له، و بالتالي فإن المشرفين في المصارف لهم مصلحة قوية في ضمان وجود ضبط مؤسسي فعال في كل منظمة مصرفية، حيث إن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل مصرف، فالضبط المؤسسي للمقبول تجعل عمل المشرفين أكثر سهولة كما إنها تمكن من المساهمة في إيجاد علاقات تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين (عبد الرزاق: ٢٠١٢، ٨٤). وقد أصدرت لجنة بازل أوراق عملية

حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الضبط المؤسسي بالقطاع البنكي وتشمل الأوراق ما يلي (محمود: ٢٠١٢، ٩٠).

١. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (مايو ١٩٩٨ م).
٢. مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر ١٩٩٨ م).
٣. تحسين شفافية البنك (سبتمبر ١٩٩٨).
٤. إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (١٩٩٨ م). بينت هذه الأوراق حقيقة الاستراتيجية والأساليب الفنية التي تعتبر أسس الضبط المؤسسي السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر منها (حماد، ٢٠١٤: ١٢٠).
- أ. توفر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظم لقياس مدى الالتزام بهدف المعايير.
- ب. توفر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على أساسها قياس نجاح المنشأة ككل ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- ج. التوزيع السليم للمستويات ومراكز اتخاذ القرارات، متضمنًا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.
- د. وضع آلية للتعاون بين مجلس الإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
- هـ. توفر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر.

الفصل الثالث

مفهوم إدارة المخاطر وتقويم المالي

مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

أهمية إدارة المخاطر في المصارف.

أسباب زيادة المخاطر في المصارف.

أساليب تقويم الأداء المالي.

أهداف تقويم الأداء.

أساليب قياس الأداء المالي.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

-مفهوم إدارة المخاطر: تعرف إدارة المخاطر " بأنها علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يعمل على تحديد، وتقييم وقياس المخاطر ثم يضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر، ويتضمن ذلك عملية نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتقليل آثارها السلبية وتجنبها في المستقبل " (عبد القادر، ٢٠٠٩: ٤). ويقول منالي (٢٠٠٩): "إدارة المخاطر في المصارف تشمل مجموعة من الآليات والأدوات والمعايير والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية المصرف، تعمل على إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والسوقية".

-أهداف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر في المصرف لها أهداف تعمل على تحقيقها وتمثل فيما يلي (عواد، ٢٠٠٧: ٥).

١. المشاركة في وضع استراتيجية المصرف وطريقة تنفيذها.
٢. العمل على تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف المالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
٣. تحديد وقياس ورصد المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف.
٤. تنوع المحافظ الاستثمارية من الأوراق المالية في المصرف.
٥. تساعد في تحديد كفاية رأس المال لدى المصرف وفقاً لمعايير بازل.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر في المصارف.

في هذا الخصوص يقول عواد (٢٠٠٧): "هناك أهمية كبرى لإدارة المخاطر في المصارف بالنسبة للمودعين والمساهمين والعاملين في المصرف. بالنسبة للمودعين تعمل إدارة المخاطر على الحد من المخاطر وتجنبها وتقليلها، حتى لا تؤثر على أموال المودعين، وبالنسبة للمساهمين وتؤدي إلى زيادة العائدات من الاستثمارات، وبالنسبة للعاملين في المصرف يضمن لهم المحافظة على

وظائفهم. فالهدف الرئيسي لهؤلاء كلهم – أي المودعين والمساهمين والعاملين – هو استمرار ونمو المصرف وتحقيقه الأرباح وأن يكون له كفاية في رأس المال تتلاءم مع حاجاته".

يلاحظ أن لإدارة المخاطر دور أساسي في عملية تقليل المخاطر التي تواجه المصارف، وذلك من خلال قياس وتحديد ومتابعة المخاطر ودراستها بصورة جيدة، وفي كونها تساعد في تطبيق سياسات مجلس الإدارة للحد من المخاطر، إلى جانب دورها المهم في عملية تحديد رأس المال المناسب للمصرف.

ثالثاً: أسباب زيادة المخاطر في المصارف.

المخاطر المصرفية خاصة في ظل العولة المالية تتمثل في الأسباب التالية (مصطفى: ٢٠١٢: ٦).

١. المنافسة وزيادة الضغوط التنافسية مما يؤدي لتشجيع العمل لتحمل المخاطر حتى يحقق المصرف أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب حصة في السوق.

٢. التحول والتغيرات في التكنولوجيا والتقنية المصرفية واستخدامها في الخدمات المصرفية.

٣. السعي إلى تلبية حاجات العملاء إلى خدمات مصرفية جديدة أدى إلى دخول المصارف في عمليات خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى.

٤. العوامل الاقتصادية: وهي التغيرات في سياسات وأنظمة السوق المصرفية بالإضافة إلى سياسة التحرير المالي التي تشهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، وتحرك رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق المحلية.

٥. عمليات وإجراءات العمل.

٦. عدم كفاية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مما سبق يتضح أن أسباب زيادة المخاطر المصرفية على إدارة المصرف ومجلس الإدارة وإدارة المخاطر، تحتاج أن يتم التعامل معها بأنها واقع في البيئة المصرفية ومشكلة يجب تذليلها، حتى

يمكن المصرف من التحكم والسيطرة على المخاطر بذلك يستطيع تحقيق أهدافه، عن طريق تطوير آليات تخفض المخاطر، وتقليل أثارها السلبية في حالة حدوثها.

رابعاً: أساليب تقويم الأداء المالي.

عبارة عن عملية فحص وتحليل وقياس النتائج المحققة التي تمت بجهود الأفراد المسؤولين تأسيساً عن الأداء في ظل ظروف معينة وأوقات محددة وإمكانيات متاحة بهدف الكشف عن القصور والانحرافات وتحليل أسبابها والمسئول عنها، ومن خلاله يمكن الحكم على المستوى أو الكفاءة التي نفذت بها الأهداف، وعلى ذلك فإن تقييم الأداء يعد الحلقة الأخيرة في الدورة الإدارية. (فضالة، ١٩٩٤: ٢٥).

خامساً: أهداف تقويم الأداء.

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي (المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، ١٩٩٥: ١٧).

١. تحديد العوامل التي تؤثر على النتائج وتشخيص ما قد يتبين من الصعوبات و التي تظهر في التنفيذ في كل مركز من مراكز المسؤولية في الوحدة الاقتصادية وتحديد أسبابها واقتراح سبل لعالجها.

٢. تعمل على قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بصورة سليمة وبغرض الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها على أكمل درجة ممكنه.

٣. استخدام الأساليب الحديثة في تقويم مدى كفاءة ومثالية المنشأة في إدارة المنشأة (الوحدة) الاقتصادية وتمتد فعالية تقويم الأداء التي تحدد العلاقة ما بين النتائج المستهدفة من الادارة، وبين النتائج التي تم تحقيقها في الوحدة الاقتصادية، كما يشمل تقويم كفاءة الأداء على كفاءة تنظيم الوحدة الاقتصادية وبوجه خاص تقويم نظام الرقابة الداخلية فيها وكفاءة سير الأداء في

عمليتها المالية فضلاً عن تجويد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تقليل تكلفة مواردها إلى أدنى مستوى ممكن مع مراعاة الجودة والنوعية المطلوبة.

٤. يعمل تقويم الأداء على مساعدة الإدارة في توجيه انتباهها إلى نقاط الضعف والقصور في أداء مراكز المسؤولية والعاملين ودراستها و الخروج بحلول جذرية تساعد في التغلب على تلك الظروف والصعاب عن طريق نظام دقيق وسليم للمساءلة.

٥. يعتبر نظام تقويم الأداء نظام المعلومات يزود إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية التي تحتاجها في إدارة موجوداتها المختلفة من حيث اتخاذ القرارات السليمة التي تتعلق بالأصول واستخداماتها و المفاضلة بين البدائل المختلفة.

سادساً: أساليب قياس الأداء المالي.

يمكن قياس أداء الشركات عبر أساليب المالية وغير المالية على النحو الآتي (مصطفى، ٢٠١٢، ٢٩-٣٤).

أ. أساليب قياس الأداء المالية:

هناك بعض مقاييس الأداء المالية التي يتم استخدامها في الجوانب المالية منها الآتي:

- نسب الربحية. هي النسب التي تقيس نتيجة أعمال الشركة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل مجلس الإدارة والادارة العليا، وقدرتها على تحقيق الربح، وتشمل مقياس العائد على الأصول ومقياس العائد على حقوق المساهمين.

- نسب السوق: وهي نسب ذات أهمية للقيمة السوقية وسعر الأسهم، ولها أهمية خاصة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ومنهم حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين وهم الذين يهمهم معرفة تأثير أداء الشركة على العوائد المتوقعة على استثماراتهم في أسهم الشركة، وهي تضم العائد على السهم الواحد، نسبة سعر السهم إلى الربحية و نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية.

ب. أساليب قياس الأداء غير المالية:

إضافة إلى المقاييس المالية للأداء من أجل تحسين وتطوير أداء الشركات، وإتباع أسلوب التحسين المستمر لأداء الشركات، وقياس الأداء التشغيلي؛ تم تطوير أساليب جديدة لقياس الأداء غير المالي، وهي تضم (مستوي الجودة، زيادة الابتكار، وتحسين أداء التسليم، وتقصير زمن الانتاج، وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء).

يلاحظ أن الأساليب المالية وغير المالية غير مناسبة في بيئة الأعمال التي تتصف بالتغير السريع وزيادة المنافسة فيها، لذلك لابد من أساليب قياس جديدة تتناسب مع هذه التغيرات. ومن هذه الأساليب الجديدة أسلوب بطاقة الأداء المتوازن التي تقيس الأداء المالي وغير المالي في آن واحد، وأيضا تقيس جوانب أخرى لم تذكرها الأساليب السابقة.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة المنهجية

منهج الدراسة.

طرق جمع البيانات.

مجتمع الدراسة.

حدود الدراسة.

أداة الدراسة.

خطوات بناء الدراسة.

صدق الاستبانة.

تمهيد:

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها مجالاً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج، وقد تناول هذا الفصل منهج ومجتمع الدراسة، وعينتها، والأداة المستعملة وبنائها، كما تناول المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات:

١- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف (الأغا، ١٩٩٧) المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة وموجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي، دون تدخل من الباحثون في محتوياتها، ويستطيع الباحثون أن يتفاعلوا معها فيصفوها ويحللوها.

٢- طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحثين على نوعين من البيانات:

١- المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

٢- المصادر الأولية: المعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صُممت خصيصاً لهذا الغرض.

٣-مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث"، وبذلك يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصرف الرياض بمحافضة الأحساء، وتم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة الميسرة بما يخدم أهداف الدراسة وبناءً على معرفتهم دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة. وهي إحدى العينات الاحتمالية وقد تم توزيع (٦٠) استمارة، تم استرداد (٥٠) استمارة منها، أي بنسبة استرداد بلغت (٨٣,٣٪).

٤-أداة الدراسة:

تعد الاستبانة أكثر الوسائل في الحصول على البيانات من الأفراد استخداماً وانتشاراً، وتعرف الاستبانة بأنها: أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية (الأغا و مخمود، مقدمة في تصميم البحث التربوي. ط، ٣، فلسطين: مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر، ٢٠٠٤) وقد تم استخدام الاستبانة لمعرفة أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الصغيرة في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم.

٥-خطوات بناء الاستبانة:

١. الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
٢. تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
٣. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
٤. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (٢) مجالات.
٥. تم عرض الاستبانة على (٥) من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس.

٦. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف والإضافة

والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية.

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي- المسمى

الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتمثل في مجالات الدراسة، ويشمل اثنين من المجالات الرئيسية:

المجال الأول: كفاءة إدارة المخاطر يتكون من (٥) عبارات.

المجال الثاني: تقويم الأداء المالي بمصرف الرياض ويتكون من (٧) عبارات.

٦- صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه (الرجاوي، ٢٠١٠)، كما يقصد

بالصدق شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح

فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، ٢٠٠١).

٧- حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: اقتصرَت الدراسة على التعرف على كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي

بمصرف الرياض بمحافظة الأحساء.

الحد المكاني: محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.

الحد الزمني: الفصل الدراسي الثالث الأخير للعام الدراسي ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م.

المجال البشري: جميع العاملين بمصرف الرياض بمحافظة الأحساء.

١. تحليل البيانات الشخصية

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين والذي يعكس خصائص المبحوثين بالدراسة:

أ. الفئة العمرية: لمعرفة أعمار المبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (أقل من ٢٠ سنة، و ٢٠ أقل من ٣٠ سنة، ٣٠ وأقل من ٤٠ سنة، ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة، ٥٠ سنة فأكثر)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (١):

الجدول (١)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة
٤٠ و أقل من ٤٥ سنة	14	28.0%
٤٥ و أقل من ٥٠ سنة	16	32.0%
أكثر من ٥٠ سنة	20	40.0%
المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول (١) أن أعلى فئة عمرية كانت الفئة (٥٠ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم ٤٠,٠ % من أفراد العينة الكلية، ثم تليها الفئة (٤٥ وأقل من ٥٠ سنة) فقد بلغت نسبتهم ٣٢,٠ %، أما الفئة من (٤٠ وأقل من ٣٠ سنة) فقد بلغت نسبتهم ٢٨,٠ % من إجمالي العينة المبحوثة. يتضح من ذلك أن النسبة العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم (٤٥ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (٧٢,٠ %) مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والاجابة عليها.

ب. المؤهل العلمي: لمعرفة المؤهل العلمي للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (بكالوريوس، دبلوم فوق الجامعي، ماجستير، دكتوراه)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (٢).

الجدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
%50.0	25	جامعي
%36.0	18	ماجستير
%14.0	7	دكتوراه
%100.0	50	المجموع

يتضح من الجدول (٢) أن غالبية أفراد العينة من المؤهل العلمي بكالوريوس جامعي حيث بلغت نسبتهم (٥٠ %) من أفراد العينة الكلية، وتليها أفراد العينة من المؤهل العلمي ماجستير حيث بلغت نسبتهم (٣٦,٠) % بينما بلغت نسبة الدكتوراه (١٤,٠) % من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية، مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والاجابة عليها بدقة.

ج. التخصص العلمي: لمعرفة التخصص العلمي للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (إدارة، محاسبة، اقتصاد، تكاليف، أخرى)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (٣).

الجدول (٣)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصصي العلمي
%30.0	15	محاسبة

إدارة أعمال	25	50.0%
اقتصاد	10	20.0%
المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول (٣) أن غالبية أفراد العينة من التخصص العلمي إدارة أعمال بنسبة (٥٠,٠ %) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة التخصص العلمي محاسبة (٣٠ %) ونسبة التخصص العلمي اقتصاد (٢٠,٠ %) من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن غالبية أفراد العينة من ذوي العلاقة بمجال الدراسة مما يدل على جودة التخصص العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والاجابة عليها بدقة.

د. المسمى الوظيفي: لمعرفة الإدارة للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (موظف،

رئيس قسم، مدير إدارة)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (٤).

الجدول (٤)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
موظف	40	80.0%
رئيس قسم	7	14.0%
مدير إدارة	3	6.0%
المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول (٤) أن غالبية أفراد العينة من التخصص العلمي إدارة أعمال بنسبة (٥٠,٠ %) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة التخصص العلمي محاسبة (٣٠ %) ونسبة التخصص

العلمي اقتصاد (٢٠,٠٪) من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن غالبية أفراد العينة من ذوي العلاقة بمجال الدراسة مما يدل على جودة التخصص العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والاجابة عليها بدقة.

هـ. سنوات الخبرة: لمعرفة خبرة المبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (أقل من ٥ سنوات، ١٠ سنوات أقل من ١٥ سنوات، ١٥ سنوات وأقل من ٢٠ سنة، ٢٠ سنة فأكثر) وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

الجدول (٥)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرات

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	15	30.0%
١٠ و أقل من ١٥ سنة	20	40.0%
١٥ و أقل من ٢٠ سنة	5	10.0%
أكثر من ٢٠ سنة	10	20.0%
المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول (٥) أن غالبية أفراد العينة خبرتهم (١٠ وأقل من ١٥ سنة) حيث بلغت نسبتهم (٤٠,٠) % من إجمالي أفراد العينة الكلية، ثم تليها الفئة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة (٣٠) % أما أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (٢٠ سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (٢٠,٠) % وأخيراً ١٥ وأقل من ٢٠ سنة بنسبة (١٠,٠) % لكل فئة من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (١٠ سنة فأكثر) وهذه النسبة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الاجابة على أسئلة الاستبانة بشكل موضوعي.

الفصل الخامس

نتائج وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

أولاً: تحليل فقرات مجالات الدراسة.

ثانياً: نتائج فرضيات الاستبانة.

تحليل فقرات مجالات الدراسة.

ويمكن توضيح نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة بواسطة معامل ألفا كرونباخ لكل محور على النحو التالي:

أ. كفاءة إدارة المخاطر:

يوضح الجدول (٦) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (٦): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقاييس عبارات محور كفاءة إدارة المخاطر:

ألفا كرونباخ	العبارات
0.97	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتجميع المعلومات والبيانات من كافة أنشطة المصرف.
0.97	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتقدير المخاطر.
0.97	يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل المصرفية.
0.96	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتحليل مخاطر التمويل المصرفي.
0.97	لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة.
0.97	المجموع:

يلاحظ من الجدول (٦) أن نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات المحور الأول أكبر من (٠.٦٠) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (٠.٩٧) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي

اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات المحور الأول تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ب. تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف:

يوضح الجدول (٧) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (٧) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات محور تقويم الأداء المالي والاداري بالمصرف.

العبارات	ألفا كرونباخ
تمكن مؤشرات تقويم الأداء المالي بتزويد المستويات الادارية بوسائل القياس.	0.97
تمكن مؤشرات تقويم الأداء الاداري بتزويد المستويات الادارية بوسائل القياس.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي على اكتشاف الانحرافات.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء الاداري على اكتشاف الانحرافات.	0.97
تتم معالجة الانحرافات وفقاً للأسس والضوابط سارية المفعول بالمصرف.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والاداري على وضع نظام للحوافز والتنظيم البشري بالمصرف.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والاداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة.	0.97
المجموع:	0.97

يلاحظ من الجدول (٧) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات المحور

الرابع أكبر من (٦٠٪) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جدا الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع من الثبات عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (٠,٩٧) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات المحور الثالث تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

٢-تحليل البيانات الأساسية:

يشتمل هذا الجزء على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض الدراسة وذلك للخطوات التالية:

أ-تحليل بيانات المحور الأول: كفاءة إدارة المخاطر:

تم طرح عبارات المحور الأول على المبحوثين وأعطوا الاجابات أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة كاي تربيع والقيمة الاحتمالية (Sig.) لفقرات المجال كما مبينه بالجدول.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي والوسط والانحراف المعياري ونتائج اختبار (كاي تربيع) لمحور

كفاءة إدارة المخاطر.

	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	الوسط	الانحراف المعياري	قيم كاي	sig	الدلالة
١	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتجميع المعلومات والبيانات من كافة أنشطة المصرف.	62.0	32.0	4.0	2.0	5.4	0.70	47.7	0.00	قبول
٢	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتقدير المخاطر.	54.0	38.0	2.0	6.0	4.4	0.80	38.0	0.00	قبول
٣	يلتزم البنك بمعايير	56.0	40.0	2.0	2.0	4.5	0.65	44.9	0.00	قبول

									لجنة بازل المصرفية.	
٤	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتحليل مخاطر التمويل المصرفي.	58.0	36.0	4.0	2.0	4.5	0.68	43.6	0.00	قبول
٥	لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة.	46.0	46.0	6.0	2.0	4.4	0.69	35.7	0.00	قبول
المتوسط العام		55.2	38.4	3.6	2.8	4.4	0.69	35.4	0.00	قبول

يتضح من جدول (٨) ما يلي:

- حصلت العبارة رقم (٣) يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل المصرفية. على المرتبة الأولى كأعلى متوسط حسابي، حيث حصلت على (٤,٥) وأن الدرجة الكلية من (٥) أي أن نسبة الموافقة (٩٦,٠٪) وقيمة الاختبار (٤٤,٩)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أف ارد العينة على هذه الفقرة.

- حصلت العبارة رقم (٤) لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والاجراءات للحد من مخاطر السيولة على المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي (٤,٤) أي أن نسبة الموافقة (٩٢,٠٪) وقيمة الاختبار (٣٥,٤) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يلاحظ من الجدول (٨) بصفة عامة أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين علي عبارات المحور الأول تتراوح بين (٤,٤-٤,٥) وهذه الأوساط جميعها أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يمثل درجة تقدير كبيرة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي أنهم موافقون علي كفاءة إدارة المخاطر، كما

توضحه نسب الموافقة المدرجة بالجدول رقم (٦/٣/٣). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات المحور الأول بين (0.65-0.80) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات الباحثين على هذه الفقرات أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة. أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (٤,٤٦) وهو أكبر من الوسط الفرضي (٣) كما بلغت قيمة (كاي تربيع) (٤١,٩٢) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

ب- تحليل بيانات المحور الثاني: تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف:

تم طرح عبارات المحور الثاني على الباحثين وأعطوا الإجابات أو افق بشدة، أو افق، محايد، لا أو افق، وكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة كاي تربيع والقيمة الاحتمالية (Sig.) لفقرات المجال كما مبينه بالجدول (٩).

جدول (٩) التوزيع النسبي والوسط والانحراف المعياري ونتائج اختبار (كاي تربيع) لمحور تقويم

الأداء المالي والإداري بالبنك.

	العبارات	أو افق بشدة	أو افق	محايد	لا أو افق	الوسط	الانحراف المعياري	قيم كاي	Sig	الدلالة
١	تمكن مؤشرات تقويم الأداء المالي بتزويد المستويات الإدارية بوسائل القياس.	48.0	46.0	2.0	4.0	4.4	0.72	38.8	0.00	قبول
٢	تمكن مؤشرات تقويم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإدارية بوسائل القياس.	62.0	32.0	4.0	2.0	4.5	0.67	47.8	0.00	قبول
٣	تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي على اكتشاف الانحرافات.	48.0	46.0	2.0	4.0	4.4	0.72	38.8	0.00	قبول
٤	تساعد مؤشرات تقويم الأداء الإداري	48.0	42.0	10.0		4.5	0.67	12.5	0.00	قبول

									على اكتشاف الانحرافات	
قبول	0.00	47.7	0.68	4.5	2.0	4.0	32.0	62.0	٥ تتم معالجة الانحرافات وفقاً للأسس والضوابط سارية المفعول بالبنك.	
	0.00	32.1	0.76	4.3	4.0	6.0	46.0	44.0	٦ ساعد مؤشرات تقييم الأداء المالي والإداري على وضع نظام للحوافز والتنظيم البشري بالبنك.	
	0.01	11.9	0.91	3.9	8.0	22.0	42.0	28.0	٧ تساعد مؤشرات تقييم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة.	
قبول	0.00	32.8	0.7	4.4	3.4	7.1	40.9	48.6	المتوسط العام	

يتضح من الجدول (٩) حصلت العبارة رقم (٢) تمكن مؤشرات تقييم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإدارية بوسائل القياس على المرتبة الأولى كأعلى متوسط حسابي، حيث حصلت على (٤,٥) وأن الدرجة الكلية من (٥) أي أن نسبة الموافقة (٩٤,٠٪) وقيمة الاختبار (٤٧,٨)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- حصلت العبارة رقم (٧) تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة على المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي (٣,٩) أي أن نسبة الموافقة (٧٠,٠٪) وقيمة الاختبار (١١,٩) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيًا الفقرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه قد زاد عن درجة الحياد وهي (٣) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. يلاحظ من الجدول (٩) بصفة عامة أن الأوساط الحسابية للإجابات المبحوثين علي عبارات المحور الرابع تتراوح بين (٣,٩-٤,٥) وهذه الأوساط جميعها أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يمثل درجة تقدير كبيرة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي أنهم موافقون علي تقويم الأداء المالي والإداري بالبنك، كما توضحه نسب الموافقة المدرجة بالجدول رقم (٩) كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبا ارت المحور الرابع بين (٠,٩١-٠,٦٧) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة. أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (٤,٤) وهو أكبر من الوسط الفرضي (٣) كما بلغت قيمة (كاي تربيع) (٣٢,٨) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

ثانيًا: نتائج فرضيات الاستبانة.

يتناول هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية.

تنص فرضية الدراسة على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض.

تم صياغة هذا الفرض كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض.

الفرضية البديلة: توجد عالقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (تقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض) والمتغير المستقل ويمثله (كفاءة إدارة المخاطر) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض.

فرضية الدراسة	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض.	0.95	30.9	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.98			
معامل التحديد (R ²)	0.95			

يتضح من الجدول (١٠) الآتي:

١- هنالك ارتباط طردي قوى بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار (B) وذلك على النحو التالي.

بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٨) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين (كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالبنك). كما بلغت قيمة معامل الانحدار (٠,٩٥) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر طردي (لكفاءة إدارة المخاطر على تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

في المجتمع موضع الدراسة) وبالتالي فإن تغيير في (كفاءة إدارة المخاطر) بنسبة ١٠% يؤدي إلى إحداث تغيير في (تقويم الأداء المالي والإداري بالبنك) بمعدل (٩,٥%).

٢- كما تشير نتائج التقدير إلى أن كفاءة إدارة المخاطر يؤثر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف بنسبة (٩٥٪) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٨) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر على التحول بنسبة (٢٪).

٣- كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالبنك وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (٥ %) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالبنك (٣٠,٩) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية ٥ % وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود عالقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر و تقويم الأداء المالي والاداري بالمصرف في المجتمع موضع الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالبنك).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالبنك.

- الضبط المؤسسي يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح.

- تطبيق موجّهات الضبط المؤسسي تساعد في إمكانية فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري بالبنك.

ب- التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحثين بالآتي:

١- تعميق الوعي بأهمية الضبط المؤسسي وأهميته للمصارف لما له من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين.

٢- زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجّهات الضبط المؤسسي وذلك بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط وموجّهات الضبط المؤسسي.

٣- التدريب المستمر ووضع البرامج الإلزامية من قبل الجمعيات المهنية التخصصية لتأهيل المراجعين الداخليين للقيام بأدوارهم في ظل الإطار الجديد لممارسة المهنة لدعم الضبط المؤسسي بالمصارف.

المراجع

الأعيا، إحسان. (١٩٩٧). البحث التربوي: عناصره، مناهجه، أدواته. ط٢، فلسطين: مطبعة مقداد.

جمعان، نجاة. (٢٠٠٩) "حوكمة الشركات - متطلبات، مبادئها ونطاق تطبيقها". كونسبت للاستشارات الاستثمارية، صنعاء.

حماد، طارق (٢٠٠٧). إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك). ط.١ الإسكندرية: الدار الجامعية.
زين، على أحمد وصبيحي، محمد حسنى عبد الجليل. (٢٠٠٩). "مبادئ وممارسات حوكمة الشركات". المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

سليمان، محمد مصطفى. (٢٠٠٦). "حوكمة الشركات ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري". الدار الجامعية، الإسكندرية.

صالح، محمد سليمان. (٢٠٠٥). "الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات". المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

طنطاوي، سعاد موسي. (٢٠٠٨). "تحسين قدرة المراجع الخارجي علي تقرير احتمال تمثل القوائم المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات". رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

طنيش، خليفة على. (١٩٩٩). "أهمية التحليل المالي لمراقب الحسابات كمدخل لتقويم أداء المنشآت الصناعية ومراقبة تكاليفها في مجال الإنتاج والتسويق". مجلة الرقابة الآلية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، العدد ٣٤. العدد الخامس والثلاثون تاريخ الإصدار: ٢ - أيلول - ٢٠٢١ م
طله، محمود السر محمد. (٢٠١٢). "الضبط المؤسسي وأثره على أداء مراكز المعلومات في السودان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

عباس، عثمان السيد عمر. (٢٠١٠). "دور الضبط المؤسسي في رفع كفاءة الأداء، دراسة حالة شركة التأمين السودانية". رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة النيلين، الخرطوم.

عبد الغفار، حنفي. (٢٠٠٠). "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"، طبعة ٣. الدار الجامعية، الإسكندرية.
عبد القادر، عصماني. (٢٠٠٩). "أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات العالمية". جامعة فرحات عباس، أسطيف، الجزائر.

على، عبد الوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته. (٢٠٠٧). "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة". الدار الجامعية، الإسكندرية.

عواد، أمين. (٢٠٠٧). "المقارنة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي تواجهها لبنان في التطبيق". مؤتمر تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

فضاله، أبو الفتوح على. (١٩٩٤) "الهياكل التمويلية". دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

محمود، منصور حامد. (٢٠١٢). "أثر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحكومة على الأداء المالي للبنوك التجارية". رسالة ماجستير المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية:

1-Committee on the financial Aspects of Corporate Governance Cadbury Report, (London, December, 1992), Para, 2.5.

2-Millstein Business Ector Advisory Group. (1998). "Corporate Governance: Improving Competitiveness Access to Capital in Global Markets". Report to the OECD, Millstein Report, OECD Publication.

3- Shleifer, A., and Vishny, R. (1997). "A Survey of Corporate Governance". The Journal of Finance, Vol. II, No. 2.

ملاحق الاستبانة

(أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقييم الأداء المالي دراسة ميدانية مطبقة ببنك الرياض السعودي بمحافظة

(الأحساء)

الأخ المستجيبالمحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد....

يقوم الباحثين بإجراء دراسة بعنوان (أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي دراسة ميدانية مطبقة

ببنك الرياض السعودي بمحافظة الأحساء)

وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة الجميع الذكية.

أرجو التكرم بالاطلاع والاشتراك في الإجابة على جميع فقرات المقابلة المرفقة بوضع إشارة (√) أمام كل عبارة من

العبارات الواردة فيها تحت ما يناسبها من البدائل الموضوعية، حيث أن القيمة الفعلية لهذه الدراسة تتوقف

بدرجة كبيرة على مدى مساعدتكم في الإجابة على جميع العبارات المدرجة ضمن محاور المقابلة.

وتقبلوا فائق الاحترام،،،

المحور الأول: البيانات الأولية:

العمر	() ٤٠ وأقل من ٤٥ سنة.
-------	------------------------

() ٤٥ وأقل من ٥٠ سنة	
() أكثر من ٥٠ سنة	
() جامعي	المؤهل العلمي
() ماجستير	
() دكتوراه	
() محاسبة	التخصص العلمي
() إدارة أعمال	
() اقتصاد	
() موظف	المسمى الوظيفي
() رئيس قسم	
() مدير إدارة	
() أقل من ٥ سنوات	سنوات الخبرة
() ١٠ وأقل من ١٥ سنة	
() ١٥ وأقل من ٢٠ سنة	
() أكثر من ٢٠ سنة	

ب- محاور الاستبانة:

ملاحظات	تتنمي للمحور	صياغة سليمة	الفقرة	
---------	--------------	-------------	--------	--

م				
	نعم	لا	نعم	لا
المحور الأول: كفاءة إدارة المخاطر				
١				تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتجميع المعلومات والبيانات من كافة أنشطة المصرف.
٢				تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتقدير المخاطر.
٣				يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل المصرفية.
٤				تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتحليل مخاطر التمويل المصرفي.
٥				لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة.
المحور الثاني: تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف				
١				تمكن مؤشرات تقويم الأداء المالي بتزويد المستويات الإدارية بوسائل القياس.
٢				تمكن مؤشرات تقويم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإدارية بوسائل القياس.
٣				تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي على اكتشاف الانحرافات.
٤				تساعد مؤشرات تقويم الأداء الإداري على اكتشاف الانحرافات.
٥				تتم معالجة الانحرافات وفقاً للأسس والضوابط سارية المفعول بالبنك.
٦				ساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على وضع نظام للحوافز والتنظيم البشري بالبنك.

					تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة.	٧
--	--	--	--	--	--	---

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة الارتباط بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض بمحافظة الأحساء، ولتحقيق هذا الهدف صممت استبانة لقياس متغيرات الدراسة، وطبقت الدراسة ميدانيًا، وذلك من خلال توزيع الاستبانة على عينة مكونة من (٦٠) فرد، استعيد منها (٥٠) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد بينت نتائج الدراسة أن تطبيق موجهات الضبط المؤسسي تساعد في إمكانية فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري بالبنك، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري ببنك الرياض. وقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات التي من شأنها تحسين تطبيق إدارة المخاطر بالمصارف السعودية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تقويم الأداء، المالي والإداري، الضبط المؤسسي.

Abstract

The study aimed to determine the correlation between the efficiency of risk management and the evaluation of financial and administrative performance at Riyadh Bank in Al-Ahsa Governorate. To achieve this goal, a questionnaire was designed to measure the variables of the study, and the study was applied in the field, by distributing the questionnaire to a sample of (60) individuals, from which (50) were retrieved.) A valid questionnaire for statistical analysis. The results of the study showed that applying institutional control guidelines helps in examining and evaluating the efficiency and effectiveness of the bank's financial and administrative performance. The study also confirmed the existence of a statistically significant relationship between the efficiency of risk management and the evaluation of financial and administrative performance at Riyadh Bank. The study reached a number of recommendations that would improve the application of .risk management in Saudi banks

Keywords: risk management, performance evaluation, financial and administrative, institutional control.